

التعليل بالحمل على المعنى فى كتاب سيبويه

الدكتور محمد ابراهيم خليفة الشوشترى

أستاذ مشارك بجامعة الشهيد بهشتى

حسين پورمداح اردكانى

ماجستير فى اللغة العربية

(ازص ٦٩ ناص ٨٤)

تاريخ درياقت مقاله ٨٩/٠٣/١١ پذيرش ٩٠/٠١/٢١

الملخص:

بعد أن فرغ علماء النحو من جمع المادة اللغوية التي أرادوا تعييدها من وسط شبه الجزيرة العربية، و بعد أن نسقوها و صنفوها تحت عناوين بارزة تستغرق جميع مناحى الكلام العربى و مرافقه، بعد القيام بكل تلك المراحل المنهجية اعتقدوا بوجود مرحلة منهجية أخرى أوجبوا على أنفسهم إنجازها و القيام بها، و هذه المرحلة هى عملية التعليل؛ فذكروا لكل ظاهرة من ظواهر اللغة، و لكل مسألة من مسائل النحو و الصرف علة لتساعد على سرعة الفهم و تسهيل عملية التعلم و التعليم. لكنهم لم يتزمتوا فى القول بجمية العلل التي ذكروها. بل صرحوا باحتماليتها و عدم قطعيتها، و لقد اتصفت التعليلات التي وردت فى كتاب سيبويه بأنها نابعة من حس لغوى مستنبط من استعمالات كلامية مختلفة باختلاف المعانى و الأحوال الكلامية. و قد خصصت هذه المقالة لشرح أمثلة للتعليل بالحمل على المعنى منتخبة من كتاب سيبويه.

الكلمات المفتاحية: التعليل، الحمل على المعنى، سيبويه، الكتاب.

المقدمة

تعريف العلة لغةً و اصطلاحاً:

العلة لغةً:

تأتى كلمة «علة» في المعاجم المختلفة (ابن منظور، ج ٩، ص ٣٦٧) في ثلاث معان: ١. المرض ٢. الحدث الذي يشغل صاحبه عن حاجته كأن تلك العلة صارت شغلاً ثانياً ٣. السبب. فالمعنى الثالث هو المقصود ههنا حسب البحث، و علل الشيء: يبين علته و أثبته بالدليل، تعلل: أبدى الحجج و تمسك بها.

العلة اصطلاحاً: أرى من الضروري، أن أذكر العلة في اصطلاح الفقهاء و في اصطلاح المتكلمين ثم في اصطلاح النحويين، لتتضح أصالة العلة النحوية.

١. العلة عند الفقهاء، تشتمل على العلامات و الامارات التي تكون أسباباً، لوصول الفقهاء إلى أحكام الأعمال التي ورد الأمر بإنجازها.

٢. العلة عند الكلاميين هي كل شيء يصدر عنه أمرٌ إمّا بالاستقلال أو لانضمام فإنه علة لذلك الأمر و الأمر معلول.

٣. العلة عند النحويين هي السبب النحوي الذي يحتج به النحاة، استناداً إلى كلام العرب، ليكون بياناً للدافع إلى التغييرات التي أجريت فيه على اطار الطبع العربي السليم.

هذا ما قرره ابن جنى في الخصائص، حينما وازن العلة النحوية بالعلة الكلامية و الفقهية. (ابن جنى، الخصائص، ج ١، ص ٤٨).

و الواقع يشير إلى أن العلة النحوية، علة أصيلة مستقلة بعيدة عن علة المتفقيين و قريبة إلى علة المتكلمين و نقول بعبارة أخرى، إنه قد ثبت أن علل النحويين ليست من نوع علل الكلاميين، و لا هي من نوع علل الفقهاء، بل هي مستقلة خاصة بالنحو و أصيلة فيه و تحقيق ابن جنى يشير إلى أنها متأخرة عن العلل الكلامية و متقدمة عن العلل الفقهية، حينما يقول: «فأول ذلك أنا لسنا ندعى أن علل أهل العربية في سمت العلل الكلامية البتة، بل ندعى أنها أقرب إليها من العلل الفقهية» (نفسه، ج ١، ص ٥٣) و يقول في موضع آخر من كتابه: «و اعلم

أنا مع ما شرحناه و عنيينا به فأوضحناه من ترجيح علل النحو على علل الفقه، و الحاقها بعلل الكلام لا ندعى أنها تبلغ قدر علل المتكلمين و لا عليها براهين المهندسين». (نفسه، ج ١، ص ٨٧). لأننا إذا عملنا خلاف القياس النحوى فنصبنا الفاعل، و رفعنا المفعول، فاننا نستطيع النطق بذلك، و ليست العلة الكلامية هكذا. لأنَّ العلة الكلامية، تمنع الجمع بين السواد البياض، فلا يجتمعان فى مكان واحد قطّ. و ادعاء اجتماعهما باطل؛ لأنه لا يتحقق فى الخارج، و أن احتجاج النحويين و الكلاميين، كليهما يدور فى مدار الثقل و الخفة على النفس و محور اعتلاهم هو أحاسيسهم الصادقة و طباعهم المعبرة. و أما المتفقهون، فلا يميلون إلى الحسّ لصدور أحكامهم الشرعية التى تكون علاماتها مغموضة الجوانب لنا و وجه المصلحة فيها خفية عتًا، مثل وجوب فريضة الصلاة و عدد ركعاتها الذى يرجع إلى الأمر بإقامتها، و ليس هنا السبب الذى تستطيع النفس أن تعثر عليه، كما قرره ابن جنى حينما قال: «و لست تجد شيئاً ممّا علّل به القوم وجوه الاعراب إلا و النفس تقبله و الحسّ منطو على الاعتراف به، ألا ترى أن عوارض ما يوجد فى هذه اللغة شىء سبق وقت الشرع و فزع فى التحاكم فيه إلى بديهية الطبع، فجميع علل النحو إذا مواطنة للطباع و علل الفقه لا ينقاد جميعها هذا الانقياد فهذا فرق». (نفسه، ج ١، ص ٥١). و هناك أمثلة كثيرة، تؤيد ذلك: فمثلاً نراهم عللوا نصب المفعول بكثرة المفعول فى الكلام، و معلوم أن هذه الكثرة توجد الثقل، لذلك أعطى المفعول الفتحة التى هى أخف الحركات كما عللوا رفع الفاعل بقلته فى الكلام، و لاشك أن القلة خفة، لذلك أعطى الفاعل الضمة التى هى أثقل الحركات، و ذلك ليحصل التعادل.

أمثلة منتخبة للتعليل بالحمل على المعنى فى الكتاب لسيبويه

* - علة تأنث الفعل، و ان كان ما يجرى عليه مذكراً:

قال سيبويه معللاً، تأنث الفعل الذى فاعله مذكر مضاف الى مؤنث، بالحمل على المعنى، بشرط أن تستطيع حذف الاسم المذكر، دون أن يتغير معنى الكلام: «و ربّما قالوا فى بعض الكلام: (ذهبت بعض أصابعه) و إنّما أثت البعض لأنه أضافه الى مؤنث هو منه و لو لم يكن

منه لم يؤنثه لأنه لو قال: (ذهبتَ عبدُ أمك لم يحسن). (سيبويه، ج ١، ص ٦٧). و قال فى موضعٍ آخر، مسوِّغاً حذف (بعض) و كل مذكر مضاف الى مؤنثٍ و أنت تريد معناه: «و سمعنا من العرب من يقول ممن يوثق به : (اجتمعت أهل اليمامة). لأنه يقول فى كلامه (اجتمعت اليمامة) و يعنى (أهل اليمامة) فأثت الفعل فى اللفظ إذ جعله فى اللفظ لليمامة فترك اللفظ يكون على ما يكون عليه فى سعة الكلام». (نفسه، ج ١، ص ٥٣). و قال السيرافى، شارحاً التنصين السابقين: «اعلم أن المذكر الذى يضاف الى المؤنث على وجهين؛ أحدهما: تصحّ به العبارة عن معناه بلفظ المؤنث التى أضفته إليها لو أسقطته هو. و الآخر لا تصحّ العبارة عن معناه بلفظ المؤنث التى أضيف إليها. فأما ما يضح معناه لو أسقط بلفظ المؤنث، فقولك: (ذهبت بعضُ أصابعي)، و ذلك أنك لو أسقطت المذكر فقلت: (ذهبت أصابعي) و أنت تريد ذلك المعنى مجاز. و أما ما لا تصحّ به العبارة عن معناه بلفظ المؤنث، فقولك «ذهب عبدُ أمك» و لو قلت (ذهبتَ عبدُ أمك) لم يجوز لأنك لو قلت: (ذهبت أمك) لم يكن معناه معنى قولك: (ذهب عبدُ أمك) كما كان معنى (اجتمعت اليمامة) كمعنى (اجتمع أهل اليمامة)» (السيرافى، ج ١، ص ٣١٣). و قال أيضاً، شارحاً تأنيث الألفاظ الجارية على (من) و (ما) و تذكيرها عند العرب: «اعلم أن (من) و (ما) لهما لفظ و معنى، و الالفاظ الجارية عليهما يحق أن تكون محمولة على لفظيهما و معنهما، فاذا جرت على لفظهما، كان مذكراً موحداً، تقول: (من قام) سواء أردت واحداً، أو اثنين أو جماعة من مذكر و مؤنث. و يجوز أن تحمل الكلام على معنهما فتقول: (من قامت) إذا أردت مؤنثاً... و أما قول العرب: (ما جاءت حاجتك) فجعلوا (ما) مبتدأ و جعلوا فى (جاءت) ضمير (ما) و جعلوا ذلك الضمير اسم (جاءت) و جعلوا (حاجتك) خبر (جاءت) و أثوا (جاءت) لتأنيث معنى (ما) فكأنه قال: (أية حاجة جاءت حاجتك)». (السيرافى، ج ١، ص ٣٠٩ و ٣١٠).

الشرح: لقد علل سيبويه، تأنيث الأفعال فى قول العرب: (ما جاءت حاجتك) و (من كائت أمك) مع أن (ما) و (من) مذكران لفظاً، بأن (ما) و (من) اسمان مبهمان. لا يتعين تذكيرهما أو تأنيثهما إلا بما بعدهما مذكراً فانهما يعتبران مذكرين، و ان كان ما بعدهما مؤنثاً فيعتبران

مؤنثين. هذا هو الأصل وحد الكلام وقياسه. وعلّة تأنيث الفعل فى المثالين السابقين انما هو اعتبارهما (ما ومن) مؤنثين؛ لأنهما يعودان على مؤنث معنى. فـ (ما) تعود على (حاجة)، و(من) تعود على (أمك)، والمهم أن علّة التأنيث هى الحمل على المعنى. وإن شئت حملت على اللفظ، وذكّرت (ما) و(من)، وقلت: (ما جاء حاجتك) و (من كان أمك). لأنّ العرب يحملون على المعنى تارة، و على اللفظ تارة أخرى وأنت المختار فى الحمل، على أيهما شئت. فاستدل سيبويه لجواز الحمل على المعنى بالقولين السابقين، حينما ذكر أنّ معنى (ما) هو (الحاجة) بعينه، فحمل (ما) على معنى الحاجة و ان كان لفظها مذكراً لذلك جاء الفعل بعدها مؤنثاً، وكذلك تستطيع أن تؤنث فعل كل مذكر تضيفه الى مؤنث كان منه، حملاً على معناه بشرط أن يصح المعنى مع حذف المذكر المضاف. واحتج أيضاً سيبويه لجواز تأنيث الفعل فى قولهم (اجتمعت أهل اليمامة) مع أنّ فاعله هو المذكر لفظاً و ان أضيف الى المؤنث الذى يكون الفعل له معنى، بقول جرير حينما ينشد: (من الوافر)

إذا بعضُ السنينَ تعرّقتنا كَفَى الأيتامَ فَتَقْدَأبِتى اليتيمِ
(جرير، ص ٤١٢ والمبرد ج ٤ ص ١٩٨ والبغدادى، ج ٢، ص ٧١، وابن يعيش، ج ٥، ص ٩٦
والزجاجى، ج ٢، ص ٤٠٨ و ابن السيرافى، ج ١، ص ٤٣).
والشاهد فيه تأنيث الفعل (تعرقتنا)، لأنّ فاعله ضمير يعود الى (البعض) الذى اعتبر مؤنثاً
لاضافته الى (السنين) المؤنثة، ولأنّ (بعض) ههنا السنون. فحمل (بعض) على معنى (السنين)،
فأنت الفعل. فعلة تأنيث الفعل مع أنّ فاعله مذكر هى الحمل على المعنى.

مجيء بعض الألفاظ على خلاف مطردها حملاً على المعنى

إنّ العرب حرّكوا الكلمات و شكّلوها أحياناً، على خلاف ظاهر الكلام و حينما تراها،
تتوهم أنّ المتكلم أو الشاعر، غلط فى الاستعمال و التشكيل. ولقد علّل سيبويه هذه الظاهرة
اللغويّة، بأنهم حمّلوا الكلمة على معنى ما قبلها و موضعها لاعلى اللفظ المتقدم، تطابقاً له فى

الحركة والاعراب. فان هذا الحمل يقع في موارد كثيرة و مواضع متعددة من كلامهم، إذ فسرها سيبويه في أبواب متفرقة من كتابه بالأمثلة و الشواهد اللازمة، وأذكر منها مايلي:

١- قال سيبويه معللاً، نصب الاسم المعطوف علي المعمول المجرور لاسم الفاعل بالحمل علي المعنى: «و تقول في هذا الباب: (هذا ضاربُ زيدٍ و عمرو)، إذا أشركت بين الآخر و الأول في الجار لأنه ليس في العربية شيء يعمل في حرف فيمتنع أن يشرك بينه و بين مثله وان شئت نصبت علي المعنى و تضمير له ناصباً فتقول: (هذا ضاربُ زيد و عمراً) كأنه قال: (ويضرب عمراً)». (سيبويه، ج ١، ص ١٦٩).

وقال السيرافي، موضحاً التعليل المتقدم: «قال: و تقول في هذا الباب: (هذا ضاربُ زيدٍ و عمرو) علي العطف و الاشراك، و يجوز (ضاربُ زيدٍ و عمراً) علي معنى (و يضرب عمراً)؛ لأن (ضارباً) قد دلّ علي (يضرب) فحملة علي لمعنى». (السيرافي، ج ٢، ص ٢٧).

الشرح: إذا عطف العرب شيئاً علي المعمول المجرور لأسماء الفاعلين المضافة العاملة، نصبوه. لأن المجرور ههنا في موضع النصب مفعولاً. فمعنى الجرّ هو معنى النصب ههنا نحو قولهم: (هذا ضاربُ زيدٍ و عمراً). والأصل هو أن يكون (عمرو)، مجروراً إشراكاً بينه و بين المعطوف في الجرّ، لأن المعطوف و المعطوف عليه كالشيء الواحد، و أن التطابق بينهما في الاعراب أمر ضروري في لغتهم. ولكنهم نصبوا المعطوف باضمار العامل الناصب الذي لا يفسد تقديره المعنى، و لا يخلّ به، إذا أعملته في الاسم الأول، حملاً علي معنى الاضافة و هو التنوين. لأن معنى اسم الفاعل المضاف هو معنى اسم الفاعل المنون بعينه، بناء علي المعاقبة و أن المعمول في الحالتين في موضع النصب و ان اختلفا في الاعراب.

٢- و ذهب سيبويه الى أن العرب اذا عطفوا على الاسم المجرور بحرف الجر، عطفوه بالنصب و جعلوه معمولاً لفعل محذوف متعد بنفسه ملائم في المعنى للفعل المذكور العامل في الجار و المجرور المعطوف عليهما، و استشهد سيبويه مبيناً هذا النوع من العطف على الموضع حملاً علي المعنى بشواهد شعرية، منها قول جرير: (من البسيط)

أَوْ مِثْلَ أُسْرَةٍ مَّنْظُورِ بْنِ سَيَّارِ

جُنِّي بِمِثْلِ بَنِي بَدْرِ لِقَوْمِهِمْ

(لم أعر عليه فى الديوان، و هو فى المبرد، ج ٤، ص ١٥٣ و البغدادى، ج ٢، ص ٦٥ و ابن جنى، المحتسب، ج ٢، ص ٧٨ و ابن السيرافى، ج ١، ص ٥٠ و النحاس، ص ١٠٣).

و الشاهد فيه أن الشاعر عطف (مثل) علي (مثل بنى بدر) فى الشطر الأول، حملاً علي معنى المفعوليّة ونصبه باضمار فعل ملائم لمعنى الكلام، تقديره (هاتنى مثل). (سيبويه، ج ١، هـ ص ٦٣)
 ٣- احتجّ سيبويه مبيناً الحمل علي المعنى بآى من آيات القرآن، قوله تعالى: «و لحم طير مما يشتهونَ و حورٌ عين» (سورة الواقعة/ ٢١) و القياس أن يكون (حور) مجروراً تطابقاً للمعطوف عليه (لحم) فى العطف، ولكنّ المعطوف انما ارتفع حملاً علي معنى الكلام السابق (لهم فيها لحم طير) تقديره (لهم فيها حورٌ عين). فاذا جعلت المعنى المقدّر مكان الجملة الأولى لكان مستقيماً، و هو ينوب عن معناها. (سيبويه، ج ١، ص ١٢٧)

٤ - قال سيبويه معللاً انتصاب المصدر التشبيهي علي خلاف القياس بالحمل على المعنى: «يدلك علي ذلك أن الرفع فى (هذا) و فى (عليه) أحسن لأنك إذا قلت: (هذا) و(عليه) فأنت لا تريد أن تقول مررت بهذه الأسماء تفعل فعلاً ولكثك جعلت (عليه) موضعاً للنوح و هذا مبنى عليه نفسه، ولو نصبت كان وجهاً لأنه إذا قال: (هذا صوت) أو (هذا نوح) أو (عليه نوح) فقد علم أن مع النوح والصوت فاعلين فحمله علي المعنى». (سيبويه، ج ١، ص ٢٩٦).

الشرح: الأصل فى المصدر التشبيهي هو أن يكون مرفوعاً، إذا لم يكن قبله معنى دالٌّ علي الفعل الناصب له أو لم يكن مشتملاً علي الفاعل كما فى قولك: (عليه نوحٌ نوحٌ الحمام). فلا تنصب (نوح الحمام) لأن الذى يكون عليه النوح لا يكون فعلاً للنوح، كما كان فاعلاً للصوت فى قولك: (له صوت صوت الحمام). فتنصب (صوت الحمام) لأن الضمير المتصل بجرف الجرّ (الهاء) هو الفاعل. وإذ لم تقصد أن الفعل قد وقع فى الكلام، وأنت نويت الاخبار عن هذه الجملة فحسب، فيلزمك أن ترفع المصدر، ولكنّ سيبويه علّل جواز نصب المصدر إذا لم يكن قبله فاعل، بأنّ المخاطب ينتبه الى أن مع النوح فاعلاً يبكى للحزن فينصبه المتكلم، حملاً علي المعنى الذى يدل عليه الكلام.

٥ - قال سيويه، موجّهاً قول عيسي: (ادخلوا الأول فالأول) بالرفع، بحمل الأمر للمخاطب علي معنى الأمر للغائب: «وكان عيسي يقول: (ادخلوا الأول فالأول) لأنّ معناه ليُدخل فحملة علي المعنى» (سيويه، ج ١، ص ٣٩٨) و قال السيرافي، شارحاً النص السابق: «و حكي سيويه: أن عيسي بن عمر كان يقول: (ادخلوا الأول فالأول) علي البدل من الواو (لأنّ معناه: ليُدخل) الأول فالأول، و لم يجر ذلك سيويه لأن لفظ الأمر للمواجهة، لا يجوز أن يعرى من ضمير، و اذا أبدل الظاهر منه فكأنه لا ضمير فيه، ألا تري أنه لا يجوز: (ادخلا الزيدان)، و(لا ادخلوا غلمان زيد)، فتبدل من ضمير الاثنين والجماعة المخاطبين لأننا لانقول: (ادخل غلمان زيد)، فاذا أبدلنا فقد أبطلت الواو» (السيرافي، ج ٢، ص ٢٨٩).

الشرح: إن بعض الصفات توضع أحوالاً إذا شبهت بالمصدر نحو قولهم: (ادخلوا الأول فالأول). و إن وجه الكلام وحده هو أن تكون (الأول فالأول)، منصوبة. و ما أجاز سيويه أن تكون مرفوعة، إذا تقع بعد فعل الأمر للمخاطب في قولهم: (ادخلوا الأول فالأول)، فلا ترفع (الأول فالأول) بدلاً من واو الضمير و لا تقول: (ادخلوا الأول فالأول) لأنّ فعل الأمر يؤتى به في الجملة للمواجهة، و لا يجوز أن يجرّد من الضمير. فاذا تعرّي (ادخلوا) من ضمير الجماعة فلا يجوز أن تبدل منه (الأول فالأول). و لقد واجه سيويه قول عيسي، حينما قال: (ادخلوا الأول فالأول) بالرفع بعد فعل الأمر للمخاطب علي خلاف القياس، و علّل هذا الأسلوب الشاذّ و حلّله حملاً علي المعنى، فذهب الى أن عيسي بن عمر حمل فعل الأمر للمخاطب علي معنى فعل الأمر للغائب إذا استعمل (ادخل) في موضع (ليُدخل). فكأنه أراد: (ليُدخلوا الأول فالأول)، بناء علي أنّ العرب يبدلون الاسم الظاهر من الضمير في فعل الأمر للغائب.

و يعتقد سيويه ألا تكون (الأول فالأول) صفة للواو في الكلام السابق كما تكون صفة (للقوم) في قولهم: (قومك الأول فالأول أتونا). و لا تكون تأكيداً لما قبلها، كما يؤتى بـ (كلهم) في كلامهم. فلذلك لا تكون مرفوعة، تابعاً للواو في الاعراب نحو قولك: (ادخلوا الأول والآخِر و الصغير و الكبير). حينما تعطف الصفات بالواو و تجعلها توكيداً للواو، بناء علي أنّ معنى هذه

الصفات هو معنى (كلهم) بعينه. كأنك تريد: (ليدخلوا كلهم) ولكنّ معنى (الأول فالأول) و (كلهم) مختلفان فى قولك: (أدخلوا الأول فالأول).

و أمّا الخليل، فيجيز رفع الأسماء التى تقع بعد فعل الأمر للمخاطب و ابدالها من ضمير الجماعة، توكيداً له إذا تجريها مجرى (كلكم). فلا تحمل معنى الخطاب علي الغائب نحو قولك: (أدخلوا الأول فالأول والأوسط والآخر) كأنك تريد: (ادخلوا كلكم). (سيبويه، ج ١، ص ٣٩٩).

علّة انتصاب الاسم بعد الواو العاطفة وان لم يكن فعل ناصب قبلها.

قال سيبويه معللاً، نصب الأسماء بعد الواو، بالحمل علي معنى الفعل الناصب المقدّر: «و زعموا أن ناساً يقولون: (كيف أنت و زيداً) و (ما أنت و زيداً) و هو قليل فى كلام العرب ولم يحملوا الكلام علي (ما) و لا (كيف) ولكنهم حملوه علي الفعل علي شىء لو ظهر حتى يلفظوا به لم ينقض ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام علي (ما) و (كيف)». (سيبويه، ج ١، ص ٣٠٣) وقال السيرافي، شارحاً النص السابق: «واذا قلت: (أنت و شأئك)، فلا يجوز فى الثانى غير الرفع؛ لأن العرب لاتضمّر فى مثل هذا، و لا يجوز الاضمار فيه، و قوله: (أنت و شأئك)، انما يريد به الحال، فان حملته علي فعل فانما تحمله علي شىء ماض أو مستقبل لم يدلّ عليه دليل... و أنشد سيبويه ما قوّي به ما ذكره من أنه يعطف علي شىء يقدرّ و ان لم يلفظ به، و شىء يعطف علي (ما كان) يجوز استعماله فى موضع المعطوف عليه» (السيرافي، ج ٢، ص ٢٠٠-٢٠١).

الشرح: لقد واجه سيبويه نصب الاسم المعطوف علي الجملة التى لا يكون فيها فعل ناصب فى أساليب فصيحة و أبيات شعريّة من لغة من يوثق بعربيّته. و علّل هذه الظاهرة النحويّة التى زعمها بعض العرب مع قلتها فى كلامهم، ولو كان الأصل و القياس هو أن ترفع المعطوف حملاً علي الابتداء أو المبتدأ (ما أنت، كيف أنت)، بأنّ العرب إذا استعملوا لفظاً فى موضع خاص كثيراً، حذفوه اختصاراً فى اللغة، حينما حملوا الجملة علي معناه. كأنهم يتكلّمون به فى الجملة فى قولهم: (كيف أنت و زيداً)، فينصبون (زيداً) بـ(كان) المضمر المحذوفة التى تستعمل بعد (كيف) كثيراً فى كلامهم، سواء أكان ماضياً أم مضارعاً (كان أو سيكون) مع أن القياس هو

رفعه. فلا يجوز نصب (زيد)، حملاً علي (كان) المقدرة إلا أن معنى النصب، حملاً علي الفعل هو معنى حملة علي المبتدأ بعينه. واستشهد سيبويه لنصب الاسم بعد الواو، حملاً علي معنى (كان) المضمره بأبيات فمنها قول بعضهم: (من المتقارب)

فما أنا والسيرَ في مُتَلَفٍ يُبَرِّحُ بِالذِّكْرِ الصَّابِطِ
(ابن عيش، ج ٢، ص ٥٢ و الشنقيطي، ج ١، ص ٥٢٢ و ابن السيرافي، ج ١، ص ٨٩ و النحاس، ص ١٢٦ و الخليل بن احمد الفراهيدي، ص ١٧٠ برواية (فما أنا متلف والشرفي).)

والشاهد فيه أن الشاعر أراد (ما أنا مع السير) وأضمر فعلاً كأنه قال: (مالي أكون مع السير؟) فلما حسن اضمار الفعل ههنا نصب. و أن الكلام يتضمّن علي معنى (كان)، لأنه قد تستعمل العرب (كان) المحذوفة كثيراً في هذا الموضع وان كان الأصل هو رفعه، حملاً علي الابتداء.

و لم يجز سيبويه النصب في (أنت و شأنك)، فهو يعلل رفعه، بأن العرب يجرون بالحال التي استقر فيها المخاطب ولا يقصدون أن هذا الاخبار بحال المخاطب و صفته، وقع فيما مضي أو سيقع في المستقبل حتى يستعملوا فعلاً في هذا الموضع. فيجرون الاسم ههنا علي الابتداء، قال سيبويه: «وأما (أنت و شأنك) و (كل امرئ وضيعته) وأشباه ذلك فكله رفع لا يكون فيه النصب لأنك انما تريد أن تخبر بالحال التي فيها المحدث عنه في حال حديثك فقلت: أنت الآن كذلك ولم ترد أن تجعل ذلك في ما مضي ولا فيما يستقبل و ليس موضعاً يستعمل فيه الفعل» (سيبويه، ج ١، ص ٣٠٥). و ذكر أن ألف الاستفهام إذا دخلت علي الجملة، تقوى نصب الاسم باضمار (كان). لأنها تدخل علي الفعل إذا كانت الواو للمعية. وفي الواقع، لقد شبه سيبويه، حمل الاسم المنصوب علي معنى الفعل المضمر الناصب (كان) الذي كثر استعماله في الموضع، بحمل العرب، الاسم المجرور علي خبر (ليس) المنصوب ظاهراً، حملاً علي الباء التي تستعمل وتقع كثيراً علي خبر ليس. وكذلك ينصب الشاعر أحياناً، الفعل دون أن يذكر (أن) الناصبة له، حملاً علي معناها الضرورية الشعرية لأنه حمل النصب علي معنى (أن) التي استعمالها الشعراء في هذا الموضع كثيراً. فاستدلّ سيبويه لذلك بقول عامر بن جوين الطائي: (من الطويل)

فلم أرَ مثلها حُباسةً واحدٍ ونَهْنَهْتُ نَفْسِي بعدما كِدْتُ أفعَلُهُ

(الزجاجى، ص ١٣٢ و ابن الانبارى، الانصاف، ص ٥٦١ و الشنقيطى، ج ١، ص ٩٠ و

ج ٢، ص ٣٠ و ابن عصفور، ج ١، ص ٢٧٠ و ابن السيرافى، ج ١، ص ٢٢٢).

و الشاهد فيه أن الشاعر نصب (أفعله)، حملاً على معنى (أن)، متصوراً وجودها لأنه قد يستعمل (أن) ههنا كثيراً للضرورة الشعرية.

و لقد علل سيبويه، حذف الأفعال فى العبارات والجملات الفصيحة من كلام العرب الذى استعملوها كثيراً فى لغتهم فى حين ألا تكون أمثالاً عربية، ذاكراً المحجج التى سمعها الخليل من العرب تقوية لرأيه، بأنهم يحملون الفعل المحذوف على معنى ما قبله و يضمرون الفعل المقدّر على حسب معنى الفعل الذى قبله. و هو يدل على تقديره فى الكلام فى قولهم: (انتهاو خيراً لكم) نساء ١٧١/٤ و(وراءك أوسع لك) أو (حسبك خيراً لك). و إن الخليل يعتقد أن المتكلم، إذا يأمر المخاطب فى أول الكلام بترك شىء، يعلم المخاطب أنه يأمره أن يكفّ عن شىء و يأتي بشىء آخر و هو نقيضه، فيدخل من أمر الى أمر آخر و إن العرب يقدرّون فعل الأمر الآخر الناصب للاسم، بناء على معنى الاخراج عن أمر و الادخال فى أمر آخر. و لقد بين ذلك سيبويه بحمل الفعل المضمر على معنى ما قبله، ذاكراً قول الخليل لاثبات رأيه: «وانما نصبت (خيراً لك و أوسع لك) لأنك حين قلت: (انته) فأنت تريد أن تخرجه من أمر و تدخله فى آخر و ادعى الخليل أنك تحمله على ذلك المعنى كأنك قلت: (انته) و (ادخل) حينما هو خير لك فنصبتك لأنك قد عرفت أنك إذا قلت له: (انته) أنك تحمله على أمر آخر فلذلك انتصب و حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه فى الكلام و لعلم المخاطب، أنه محمول على أمر حين قال له: (انته). فصار بدلاً من قوله: (إئت خيراً لك) و(ادخل حينما هو خير لك) و نظير ذلك من الكلام قوله: (انته يا فلان أمراً قاصداً). فانما قلت: (انته وأت أمراً قاصداً) إلا أن هذا يجوز لك فيه اظهار الفعل لأنه قد كثر فى كلامهم حتى صار بمنزلة المثل فحذف كحذفهم (ما رأيت كالسيوم رجلاً)» (سيبويه، ج ١، ص ٢٨٣-٢٨٤). واستشهد بأبيات شعرية لظاهرة الحمل على معنى ما قبل الكلام والخروج عن أمر الى أمر آخر فمنها قول القطامى: (من الوافر)

فَكَرَّتْ تَبْتِغِيهِ فَوَافَقْتَهُ عَلِي دَمَهُ وَمَصْرَعِهِ السَّبَاعَا
(القطامي، ص ٦٣ و البغدادي، ج ٣، ص ٤٧٤ و ابن جنى، الخصائص، ج ٢، ص ٤٢٦ و
الزجاجي، ج ٢، ص ٦٣١ و النحاس، ص ١١٧ و ابن السيرافي، ج ١، ص ١٥).

و الشاهد فيه نصب (السباع) بالفعل المحذوف المضمَر، حملاً علي معنى (وافقت) و انّ تقدير
المحذوف هو الفعل الظاهر بعينه لدلالة معناه عليه. كأنّ السباع قد دخل في الموافقة وكأنّه هو
مفعول للظاهر الذي قد تضمّنه و اشتمل عليه.

و احتجّ سيبويه لحمل الفعل الناصب المقدّر علي ما قبله من الفعل الظاهر في الكلام، بقول
الشاعر: (من البسيط)

إِذَا تَعَنَّى الْحَمَامُ الْوُرُقُ هَيَّجَنِي وَلَوْ تَغَرَّبْتُ عَنْهَا أُمَّ عَمَّارٍ
(النابعة الذبياني، ص ٥١ و السلسلي، ج ١، ص ٤٣٩).

و الشاهد فيه أن الشاعر، نصب (أمّ عمار) بفعل مضمَر تقديره: (ذكرني)، كما ادّعي ذلك
الخليل. لأنّ (هيّجني) يشير الى (ذكرني)، بناء علي أنّ التهيج هو التذكر في البيت السابق،
فيعرف المخاطب ذلك المعنى و ينتبه الى الفعل المضمَر لدلالة الفعل الأول عليه.

ومثله في حذف الفعل حملاً علي معنى الفعل الذي مضي ذكره في الكلام، قول عبد بنى عبس
حينما ينشد: (من الطويل)

قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا الْأَفْعَوَانَ وَالشَّجَاعَ الشَّجَعَمَا
(المبرد ج ٣ ص ٢٨٣ و ابن جنى، المنصف، ج ٣، ص ٦٩ و احمد بن عبدالنور، ص ٣٠٧
- ٣٤٢) (و الشاهد فيه اضافة الميم فى الاخر (الشجعم) للتكثير و النحاس، ص ١١٩ و ابن
السيرافي، ج ١، ص ١٣٨).

و الشاهد فيه أن الشاعر نصب (الأفعوان) و (الشجاع)، حملاً علي معنى الفعل الذي قبلهما
(سالم) و هما من الحيات، فحقّهما أن يرتفعا بدلاً منها ولكن المخاطب يعلم أن باب (فاعل)
يكون بين الشخصين فكل واحد منهما، يفعل بصاحبه شيئاً و يحقّ كل منهما الفاعلية و المفعولية
و اذا قال الشاعر: (سالمت الحيات القدماء) كأنّه قال: (سالمت القدماء و الشجاع). فحذف

الفعل الناصب لدلالة معنى الشطر الأول عليه و علي أن القدم يكون فاعلاً و الاسمان هما المنصوبان علي المفعولية.

و مثله انشاد بعض العرب لأوس بن حجر: (من الطويل)

تـواهقُ رجـالها يداها ورأسه لها قَتَبُ حَلْفِ الحَقِيْبَةِ رادِفُ

(اوس بن حجر، ص ٧٣ و المبرد، ج ٣، ص ٢٨٥ و ابن جنى، سر صناعة الاعراب، ج ٢، ص ٤٨٣ و النحاس، ص ١١٩ و ابن السيرافى، ج ١، ص ١٨٢).

و الشاهد فيه أن الشاعر، رفع الرجلين و اليدين لأن كل واحد منهما قد واهق الآخر. فهما الفاعلان ولو لا ذلك لنصبهما جميعاً، فاذا قال الشاعر: (تواهق رجلاها يديها)، كأنه قال: (تواهق يداها رجليها) لأن الفعل هو مفاعلة و يكون من اثنين.

و مثله فى الحمل علي المعنى، قول حارث بن نهيك حينما ينشد: (من الطويل)

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحْصَوْمَةٍ و مَخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَوَائِحُ

(المبرد ج ٣ ص ٢٧٧ و ٢٨٢ و البغدادى، ج ٣، ص ٤٧٤ و ابن يعيش، ج ١، ص ٨٠ و ابن الانبارى، البيان، ج ١، ص ٣٢٧ و ج ٢، ص ١٩٦ و ٣٤٤ و عبد القاهر المجرجاني، ج ١، ص ٣٥٤).

و الشاهد فيه أن الشاعر جاء بالفاعل (ضارع) بعد الفعل المجهول الذى يكون (يزيد) نائباً لفاعله علي خلاف القياس المطرد و الكلام الشائع بين العرب و أن وجه الكلام هو ألا يذكر الشاعر الفاعل الا بعد الفعل المعلوم و لكنّه حمل الفعل المجهول علي معنى الفعل المعلوم، كأنه قال: (ليبكه ضارع).

و احتجّ سيبويه أيضاً لمجىء الفاعل بعد الفعل الذى لم يسمّ فاعله، حملاً علي المعنى بآى القرآن علي قراءة بعضهم بالرفع فى قوله تعالى: «و كذلك زَيْنٌ لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم» (سورة الانعام، ١٣٧). فارتفع (شركاؤهم)، حملاً علي معنى الفعل المعلوم و كأن قيل: (زَيْنٌ شركاؤهم قتل أولادهم). وكذلك إذا قال المتكلم (ألا رجل) و هو يخاطب شخصاً آخر، دلّ هذا القول علي دعائه و ابتهاله الى الله تعالى لو صوله الى المقصود. فتقدّر فعل الأمر الناصب

لدلالة معنى (ألا رجل) عليه، مطابقاً لمعنى التمنى فى قولهم الذى نقله الخليل عن أبى عمرو: (ألا رجل أماً زيداً و أماً عمراً). فتنصب (زيداً و عمراً) باضمار فعل الأمر للدعاء تقديره: (اللهم اجعله أو وقّق لى). كما قال سيبويه: «و مثل ذلك أيضاً قول الخليل و هو قول أبى عمرو: (ألا رجل أماً زيداً و أماً عمراً لانه حين قال: (ألا رجل)، فهو متمنّ شيئاً يسأله، و يريد فكَأنه قال: (اللهم اجعله زيداً أو عمراً أو وقّق لى زيداً أو عمراً)» (سيبويه، ج ١، ص ٢٨٦).

أهم النتائج التى توصل إليها البحث:

- ١- أننا اطعنا عن كتب على أنماط مختلفة من التعليل بالحمل على المعنى
- ٢- أن التعليل اللغوى، ظاهرة طبيعية عرفها الانسان فى عصوره السابقة، فليس شيئاً جديداً.
- ٣- أن كلمة (علة) قد صارت مصطلحاً معروفاً عند النحاة منذ عصر سيبويه و قام عليها التقعيد النحوى، فاذا عللت النحاة ماسمعه من العرب، فان عللهم لم تخرج عن طبيعة اللغة. فنستنتج مما علل به سيبويه من العلل و الأقيسة، أن التعليلات اللغوية جميعاً قد راعتها العرب فى دائرة لغتهم، لأن الخليل و سيبويه هما اللذان تعاملتا مباشرة مع سلايق العرب و أذواقهم تعامللاً واضحاً، فانقلت المصطلحات النحوية على يديهما الى مصطلحات فنية علمية، يستعملها النحاة المحدثون.
- ٤- أن سيبويه، حرص على تأصيل اللغة العربية و تبين قواعدها بعدم ذكر علل بعيدة عن طبيعة اللغة و لقد حاول أن يجد فى العلل التى ذكرها وجوه الحكمة. فالتعليل عنده هو تفسير الظواهر اللغوية و توجيه ماوراءها و شرح أسبابها عند العرب.

المصادر و المنايع:

- ابن الانبارى، أبو البركات، البيان فى غريب اعراب القرآن، منشورات دار الهجرة، قم.
- ابن الانبارى، عبدالرحمن بن محمد، الانصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين و الكوفيين، تح ابن السيرافى، أبو محمد بن يوسف بن أبى سعيد، شرح أبيات سيبويه، تح محمد على الريح هاشم، مكتبة ابن جنى، أبو الفتح، الخصائص، تح محمد على النجار، دار الكتاب العربى، بيروت، لبنان، ١٩١٣م.
- ابن جنى، أبو الفتح، المنصف، شرح أبى الفتح لكتاب التصريف
- ابن جنى، أبو الفتح، المحتسب فى تبين وجوه شواذ القراءات و الايضاح عنها، تح على النجدى الناصف و ابن جنى، أبو الفتح، سر صناعة الاعراب، تح حسن الهنداوى، ط ١، دار القلم، دمشق، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥.

- ابن عصفور، على بن مؤمن، *المقرب*، تح أحمد عبدالستار الجوارى وعبدالله الجبورى، ط ١، مطبعة العانى، بغداد ١٣٩١هـ/١٩٧١م.
- ابن منظور، *لسان العرب*، تح محمد عبدالوهاب ومحمدالصادق العبيدى، ط ٣، دار احياء التراث العربى، بيروت، لبنان، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
- ابن يعيش النحوى، موفق الدين يعيش بن على، *شرح المفصل*، ط ١، منشورات ناصر خسرو، طهران.
- الاشبيلي، أبو عصفور، *شرح جمل الزجاجى*، تح الدكتور صاحب أبو نجاج، ط ١، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
- اوس بن حجر، ديوان*، تح الدكتور محمد يوسف النجم، بيروت، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- البغدادى، محمد بن سهل النحوى، *الأصول فى النحو*، تح عبدالحسين الفتلى، ط ٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، تط (١٤٠٨هـ/١٩٨٨م).
- المرجاني، عبدالقاهر، *المقصد فى شرح الايضاح*، تح الدكتور بجرالمرجان، منشورات وزارة الثقافة والأعلام، الجمهورية العراقية، دار الرشيد، ١٩٨٢م.
- جرير، ديوان، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- الذبياني النابغة، ديوان، تح كرم البستاني، بيروت، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- السلسيلى، محمد بن عيسى، *شفاء العليل فى ايضاح التسهيل*، تح الدكتور على البركاتى، ط ١، بيروت، لبنان، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، *الكتاب*، تح عبدالسلام هارون، ط ٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧م.
- السيرافى، أبو سعيد، *شرح كتاب سيبويه*، تح أحمد حسن مهديلى و على سيدعلى، ط ١، دارالكتب العلمية بيروت، لبنان، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
- محمى الدين عبدالحميد، ط ١، تط، ١٣٨٠هـ/١٩٦١م.
- الكليات الأزهرية، دار الفكر، القاهرة، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م.
- عبدالحميد النجار و اسماعيل الشلى، المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية، القاهرة، ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م.
- ابن جنى، أبو الفتح، المنصف، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي، القاهرة.
- الشنقيطى، أحمد بن الأمين، *شرح الدرر اللوامع على همع اللوامع*، تح أحمد السيد أحمد على، دار العلوم، جامعة القاهرة.
- الفراهيدى، الخليل بن أحمد، *الجمل فى النحو*، تح فخر الدين قباوة، ط ١، مطبعة أمير، طهران.
- القنطامى، ديوان*، تح الدكتور ابراهيم السامرائى، أحمد مطلوب، ط ١، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٠م.
- المالقي، أحمد بن عبدالنور، *رصف المباني فى شرح حروف المعانى*، تح أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، *المقتضب*، تح محمد عبدالخالق عصيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان.
- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، *شرح أبيات سيبويه*، تح زهير غازى زاهد، ط ١، كلية الاداب، جامعة البصرة، ١٩٧٤م.

چکیده فارسی:

علمای نحو بعد از جمع‌آوری کاربردهای مختلف زبان عربی از وسط شبه جزیره‌العرب و مرتب کردن آنها تحت عنوانهایی آشکار که تمامی زوایا و اصول زبانی را در بر می‌گیرد، به قاعده‌مند کردن زبان عربی پرداختند. و بعد از طی مراحل قانون‌مندی بر خودشان واجب دانستند که به ایجاد مرحله اصولی دیگری همت بگمارند، و آن مرحله، عمل علت‌شناسی بود. و در پی آن برای هر پدیده‌ای از پدیده‌های زبان و هر مساله‌ای از مسائل علم نحو و صرف علتی ذکر کردند تا فهم مطالب آسان شود، و در واقع تعلم و تعلیم زبان عربی آسان شود. ولی با این وجود، آنها به عدم قطعیت و حتمی بودن علت‌های یافت‌شده اعتقاد داشتند و تمام علت‌هایی که در کتاب سیبویه با آنها قواعد نحوی علت‌یابی شده، برخاسته از ادبیات عربی است و از کاربرد های زبانی مختلف با معانی و حالات زبانی مختلف استنباط شده است. و این مقاله به شرح مثالهایی از علت‌شناسی سیبویه در *الکتاب* بر اساس حمل کردن کاربردها بر معنای آنها می‌پردازد.

واژه‌های کلیدی: علت‌شناسی، حمل کردن بر معنا، سیبویه.